أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل في ليبيا

أ. رمضان عبدالله الشبه أ. مصطفى مسعود حدود
كلية الاقتصاد – الزاوية
جامعة الزاوية

مقدمة:

أن التعليم الجامعي هو المحصلة والتتويج النهائي لمجهود الطلاب الذين مروا بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط ومن منطلق إنالأشياء تقاس بنهاياتها، فأن خريجي التعليم الجامعي من المفترض أن يكونوا بجميع تخصصاتهم من القوى البشرية المتعلمة المرغوبة في سوق العمل بما تمثله هذه الفئة من قوة التحصيل العلمي وصفوة الطبقة المتعلمة، ولكن للأسف عندما يتخرج الطالب من مرحلة التعليم الجامعي أي أن كان تخصصه نجد أنه يصطدم بواقع مرير يتمثل في أن فرصة حصوله على عمل ضمن التخصص الذي درسه متناقصة.

ان انتشار الجامعات والمعاهد العالية في كافة ربوع ليبيا والتي تضم عدداً كبيراً من الكليات في جميع التخصصات خرَجت عدداً كبيراً من الطلاب والطالبات، ولكن كانت هناك فجوة بين هذه المخرجات وسوق العمل الأمر الذي حفزنا كباحثين بالعمل في هذه الورقة البحثية على الوقوف على ما يتطلبه الأمر من وضع وتحديث للآليات التي تعمل على سد هذه الفجوة .

ولكي نكون منصفين من خلال هذه الورقة يجب الإشارة إلى أن أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل لا تقتصر على الاختلالات في المنظومة التعليمية فقط وإنما تتعدى ذلك إلى أن منظومة العمل بداخل ليبيا التي تعاني الكثير من الاختلالات بالإضافة إلى الاختلال في التركيب الديموغرافي للسكان .

أن إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي الجامعي ومتطلبات سوق العمل ستتحقق، عندما يتملك النظام التعليمي المرونة الكافية للاستجابة للتطورات المتلاحقة في احتياجات، فضلا عن تنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية المشاركة الإيجابية الجهاز الإنتاجي، وبالشكل الذي يعزز من قدرات النظام التعليمي، ويعظم من قابليته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، والتنبؤ بها، وتوفير تسهيلات التعليم والتدريب الملائمة والفاعلة في عملية التنمية[1]، كذلك يجب أن تكون احتياجات سوق العمل من القوى العاملة مخططاً لها ومربوطة بقدر الإمكان بالمخرجات التعليمية للدولة مع أعداد الخطط المكملة لتأهيل وتدريب هذه المخرجات ((مخرجات التعليم الجامعي)) وذلك لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الشاملة لأي دولة، وبناء عليه فإن هذا الربط يستلزم التنسيق الفعال بين عنصرين أساسيين أولهما: التخطيط للقوى العاملة والذي يعني تحديد أنواع الوظائف والأفراد المطلوبين لهذه الوظائف كذلك تحديد الأعداد اللازمة من كل نوعية، بالإضافة إلى تحديد أساليب معالجة العجز أو الفائض والتنبؤ بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تحدث بالبيئة المحلية والعالمية، وثانيهم التخطيط لمخرجات العملية التعليمية بشكل عام ومخرجات

التعليم الجامعي بشكل خاص والذي يعني إيجاد الأهداف والسياسات والبرامج التعليمية في شتى المجالات والتخصصات المختلفة لمخرجات التعليم الجامعي وبما يعمل على رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية[2].

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة البحثية في أن خريجين التعليم الجامعي من الجامعات في ليبيا تواجههم معوقات كثيرة عند البحث عن فرصة عمل وذلك لأن أعدادهم كبيرة في منظومة الباحثين عن العمل نسبا الى الباحثين عن العمل ككل، وتكمن المشكلة في التساؤلات التالية:

1- هل هناك اختلال نوعي وتوزيعي للقوى العاملة في ليبيا أكثر من حالة الاختلال الكمي التي تعاني منها عادة الدول النامية كثيفة السكان؟

2- هل هناك توافق بين مخرجات التعليم الجامعي وحجم الطلب على العمل من الناحية الكمية؟

3- هل هناك خلل وقصور في تركيبة سوق العمل في عدم قدرته على استيعاب الخريجين؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو مخرجات التعليم الجامعي وأسباب عدم انسياب هذه المخرجات في شتى أنواع التخصصات في سوق العمل، والتي هي تعتبر في جميع دول العالم المؤشر الرئيسي للتنمية والنهوض والنهضة الاقتصادية لما يشكله المورد البشري من أهمية خاصة في المدخلات الإنتاجية كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في موضوع أصبح يستحوذ على اهتمام كبير في وقتنا الحاضر خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الهامة التي يشهدها الاقتصاد الليبي في هذه الفترة، فالربط بين مخرجات

التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل يقود إلى التعرف على مدى قدرة التعليم الجامعي بوضعه الحالي على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من خلال تزويد الخريجين بالمعارف والمهارات الملائمة لاحتياجات سوق العمل في وقتنا الحاضر وما يحتاجه الخريج من الحصول على المهارات والقدرات المكملة للشهادة المتحصل عليها، وهذا الأمر من شأنه أن يضع المسؤولين وذوي العلاقة أمام مسؤولياتهم بشأن الرفع من مستوى التعليم العالي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص من جهة ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحسين مستواه وجعله يرتقي إلى مستوى التقدم التقني الذي يشهده العالم اليوم، ومن جهة أخرى محاولة التعرف على الخلل في سوق العمل والفجوة القائمة بينه وبين مخرجات التعليم الجامعي .

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في

1- معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل

2- الوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين المخرجات للتعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

3- الاهتمام بقضية بناء المورد البشري الماهر وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة في مقدمة أولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظرا لما تتسم به ليبيا من خصوصية، تعود الى كونها من الدول الغنية فضلا عن كونها من الدول قليلة السكان نسبيا.

فرضيات البحث:

1- ضعف مخرجات التعليم الجامعي من الناحية النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي.

2- عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل يرجع إلى الخلل النوعي في المخرجات الجامعية وليس الخلل الكمي

3- قصور سوق العمل في ليبيا وخاصة في السنوات الاخيرة محل الدراسة في استيعاب الخريجين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث المكانية في المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي وسوق العمل داخل ليبيا، كذلك تتمثل الحدود الزمنية لهذه الورقة في الفترة الممتدة من سنة (1984) وحتى سنة (2012).

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل البيانات والتقارير والمنشورات الإحصائية ذات العلاقة .

الدراسات السابقة:

1- دراسة فلاح علي خلف الربيعي[3]، تعرضت هذه الدراسة إلى إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي من خلال الاهتمام ببناء رأس المال البشري وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة في مقدمة أولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظرا لما تتسم به ليبيا من خصوصية، تعود إلى كونها من الدول الغنية فضلا عن كونها من الدول الخفيفة السكان، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسات توظيف القوى العاملة في ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية قد ساهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض

والطلب في سوق العمل والابتعاد عن حالة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة فضلا عن البطالة السافرة، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة من حيث الكم والكيف.

2- دراسة محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد أشكاب[4]، تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، وقد تعرضت هذه الدراسة الي تطور سوق العمل الليبي (1973– 2006)، حيث تناولت هذه الدراسة تطور الوضع السكاني خلال الفترة محل الدراسة وكذلك مستويات الاستخدام والبطالة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المجتمع الليبي لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينات من القرن الماضي وان البطالة ونسبة الزيادة بدأت في الظهور من منتصف الثمانينات، وقد وصلت إلى أقصاها في سنة (2003) حيث وصلت إلى 17.3% .

هيكل البحث:

عند دراسة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا سيتم تقسيم البحث من حيث التعرف والوصول إلىأسباب عدم التوافق إلى ثلاث محاور رئيسة من خلالها حاولنا الوقوف على أهمالأسباب التي أدت إلى أتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام وبين متطلبات سوق العمل في ليبيا، وهذه المحاور هي:

المحور الأول : التركيب الديموغرافي للسكان في ليبيا وأثره على هيكل سوق العمل والهيكل التعليمي في ليبيا .

المحور الثاني : المدخلات التعليمية للتعليم الجامعي وتقييمها من الناحية النوعية وأثرها على مخرجاته .

المحور الثالث : الاختلالات المصاحبة لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.

وسنتناول في هذه الورقة كل محور على حده بشكل تفصيلي.

المحور الأول: التركيب الديموغرافي للسكان في ليبيا وأثره على هيكل سوق العمل والهيكل التعليمي في ليبيا

ويقصد بمفهوم **التركيب الديموغرافي:**هو الدراسة الإحصائية للسكان وخصائصهم وفعالياتهم وتغيراتهم من حيث التكاثر والوفيات والانتقال والعوامل التي تؤثر فيها النتائج التي تنشا عنها [5] ولغرض عرض التركيب الديموغرافي (للسكان) في ليبيا سيتم تناول الآتي:

1-**الفئات العمرية للسكان وأثرها على سوق العمل في ليبيا:**

أن الفئات العمرية للسكان لها ارتباط وثيق بتأثير على سوق العمل وذلك نتيجة لانتقال الفئات العمرية من فئة السكان خارج سن العمل إلى فئة السكان داخل سن العمل وهذا نتيجة للتسلسل الزمني وهذا ما سيتم توضيحه من خلال عرض الجدول رقم (1) وتحليله .

عندما نقوم بتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم(1) نلاحظ أن الفئة العمرية (0-14) للسكان من الذكور في سنة (1984) تمثل نسبة 49.6% من أجمالي السكان الذكور وأن نسبة السكان الإناث من نفس الفئة لسنة (1984) تمثل نسبة 50.1% وأن متوسط نسبة الفئة العمرية (0-14) من الجنسين لسنة (1984) تمثل نسبة 49.9% وهذا يعني أن نصف سكان ليبيا سنة (1984) خارج سوق العمل أي خارج القوى العاملة في ليبيا، كذلك نجد أن هذه الفئة العمرية (0-14) هي في انخفاض مستمر لصالح الفئة العمرية التي تليها حيث كانت تمثل نسبة39.1 % من أجمالي السكان لسنة (1995)، وتمثل نسبة 32.3% من أجمالي السكان لسنة (2006)

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1984- 2006-2012)[6]

الفئات العمرية	1984			1995			2006			2012		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	ألإجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي
14 – 0	49.6	50.1	49.9	39.0	39.1	39.1	31.4	33.2	32.3	33.1	32.8	32.9
64 – 15	46.8	46.3	46.5	57.1	57.0	57.0	63.9	62.4	63.2	62.2	63.8	63
65 فأكثر	3.6	3.6	3.6	3.9	3.9	3.9	4.6	4.4	4.5	4.7	3.4	4.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر أعداد الباحثان من خلال – ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، مصلحة الإحصاء والتعداد.- فلاح خلف علي الربيعي، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس 28-7-2008.

وكانت تمثل نسبة 32.9% من أجمالي السكان في سنة (2012)، أما الفئة العمرية (15-64) وهي التي تمثل نسبة السكان القادرين على العمل والمقصود هنا العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة فقد كانت في زيادة مستمرة حيث كانت تمثل نسبة 46.5 % من أجمالي السكان في سنة (1984) ثم أصبحت 57% من أجمالي السكان في سنة (1995) لتصبح هذه النسبة تمثل 63.2 % من أجمالي السكان في سنة (2006) لتصبح 63% من أجمالي السكان في سنة (2012) وهذا يعني أن الراغبين في العمل في زيادة مستمرة وهم يضغطون على سوق العمل، أما الفئة العمرية (65- فأكثر) فزيادة كانت فيها طفيفة مقارنة بالفئة (15-64) وأن النسبة كانت تمثل من أجمالي السكان 3.6 %، 3.9%، 4.5%، 4.1%، على التوالي في السنوات (2006، 1995، 1984، 2012) وهذا يعني أن الزيادة النسبية من أجمالي السكان في هذه الفئة سيضغط على صندوق الضمان الاجتماعي.

شكل رقم (1)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1984-2006-2012)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (0-14)

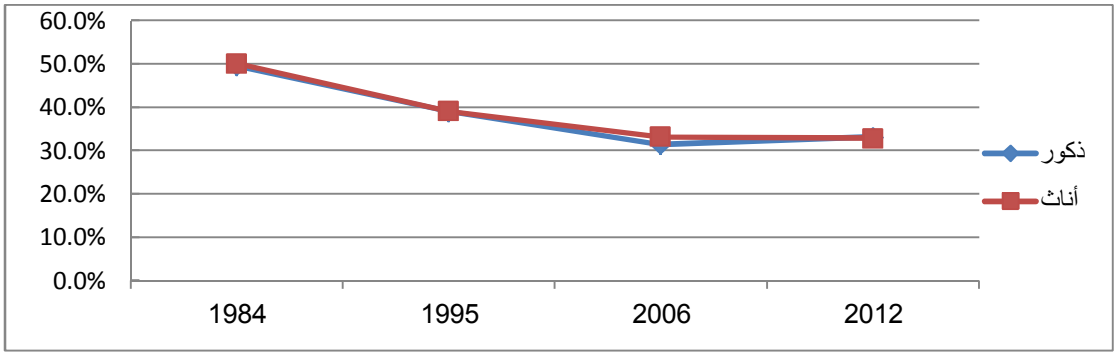

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (15-64)

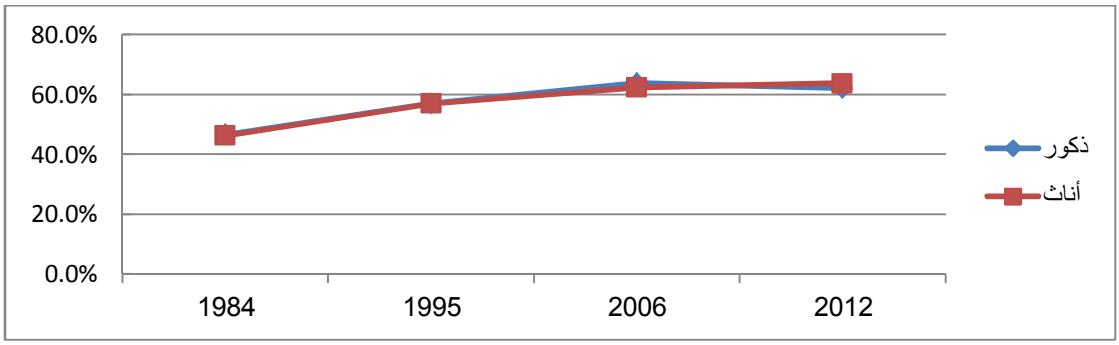

التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات (65 فأكثر)

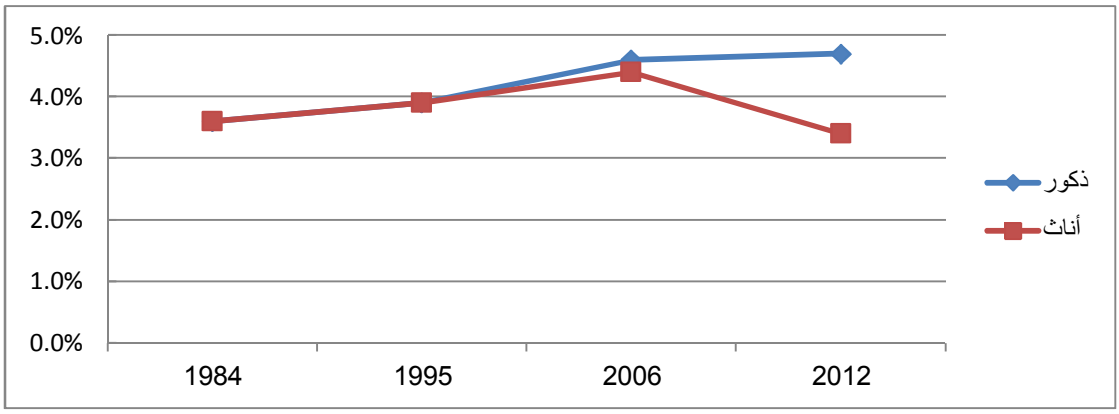

وبشكل عام إذا استبعدنا الفئات العمرية (14 وما أقل) كذلك فئة الشباب (15-24) على اعتبار أن أغلب هذه الفئة العمرية ملتحقة بمراحل التعليم الثانوي والعالي إلى جانب فئة العمر 65 سنة فأكثر باعتبارها فئة عمرية دخلت سن التقاعد فأن هذه الفئات الثلاثة قد شكلت عام (1984) ما نسبته 73%، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الإعانة لسن النشاط بحوالي (4) أشخاص مقابل كل شخص في العمر الإنتاجي في سنة (1984) أي أن السكان في العمر الإنتاجي لا يشكلون إلا ربع مجموع السكان في عام (1984)، وإذا أخذنا في الحسبان أن نصف هذه الفئة على أقل تقدير هي من النساء ذات المستوى المتدني للمشاركة في النشاط الاقتصادي فأن معدلات الإعانة ستكون أعلى بكثير مما سبق توضيحه[7]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن عدد السكان كان (5878.1) مليون نسمة في سنة 2012 وكان عدد الذكور من أجمالي السكان يبلغ (3026.8) مليون نسمة وهم يشكلون 51.5% من نسبة عدد السكان الليبيين أي أن نسبة الإناث في السكان الليبيين تشكل 48.5 %، وأن السكان القادرين على العمل من أجمالي الجنسين يبلغ (3,942) مليون نسمة أي أن القادرين على العمل يشكلون من أجمالي السكان 67.1 %، وهذا يعني أن المجتمع الليبي مجتمع فتي قادر على العمل، ويجب توفير المناخ المناسب للسكان من حيث الاستثمار وإيجاد فرص عمل من خلال القنوات المختلفة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة باستمرار واستغلال الفرصة التاريخية لمعطيات الاقتصاد الليبي التي ربما لن تتكرر في الفترة الزمنية القريبة القادمة.كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (2) أن المندرجين فعليا في النشاط الاقتصادي يشكلون نسبة 47.8% من أجمالي السكان القادرين على العمل وأن نسبة البطالة في سنة 2012 تشكل 19%، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسبة في زيادة مستمرة من سنة 2012 وحتى إلى وقتنا الحاضر نتيجة لتأزم الوضع الاقتصادي لما تشهده البلاد من تأزم في الوضع السياسي وعدم الاستقرار

مما يؤثر على سوق العمل بالسلب وعدم قدرته على مواكبة مخرجات التعليم العالي بشكل عـــام مما سيزيد من اتساع الفجوة بين هذه المخرجات وبين متطلبات سوق العمل التي هي للأسف في هذه الفترة تكاد تكون غير موجودة.

جدول رقم (2)

ملخص مؤشرات السكان والقوى العاملة لعام 2012 (العدد بالألف نسمة)[8]

البيان	ذكر	انثى	المجموع
عدد السكان الليبيين	3026.8	2851.3	5878.1
السكان في سن العمل بالألف	2026	1916	3942
معدل النشاط	66.9	67.2	67.1
القوى العاملة (000)	1236	647	1882
نسبة المشاركة في القوة العاملة	61.0	33.8	47.8
عدد المشتغلين بالألف	1039	485	1524
نسبة المشتغلين لمجموع السكان في سن العمل	51.3	25.3	38.7
العاطلون (000)	196.3	162.1	358.3
نسبة البطالة(%)	15.9	25.1	19.0

المصدر: ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد .

أن تلك التحولات في التركيبة العمرية للسكان الليبيين التي تم توضيحها في ما سبق قـــد أدت إلى عدة مظاهر هي[9]:

1- فتوة السكان حيث إن أكثر من ثلثي السكان هم من فئة الأعمار الصغيرة (24 ســـنة فأقـــل) طيلة العقود الأخيرة من القرن الماضي

2- انخفاض عدد ونسبة السكان في العمر الإنتاجي، ومن ثم ندرة العمل المتاحة لإدارة وتسيير وتشغيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

3- ارتفاع معدلات الإعالة بين السكان الليبيين، فقد ارتفعت معدلات الإعالة لتصل إلى نحو (4) أشخاص مقابل كل مشتغل

ويستنتج من ذلك تغير التركيبة السكانية من بداية الألفية الثانية وحتى الآن لصالح الفئة العمرية الإنتاجية مما سيشكل ضغط على منظومة الباحثين عن العمل.

أن إحصاءات الباحثين عن العمل تشير إلىأن الشباب يشكلون الغالبية العظمى من هؤلاء حيث سجلت إحصاءات عام (1995) أن 62 % من الباحثين عن العمل هم من الشباب دون سن (25 سنة) [10]

شكل رقم (2)

ملخص مؤشرات السكان والقوى العاملة لعام 2012 (العدد بالألف نسمة)

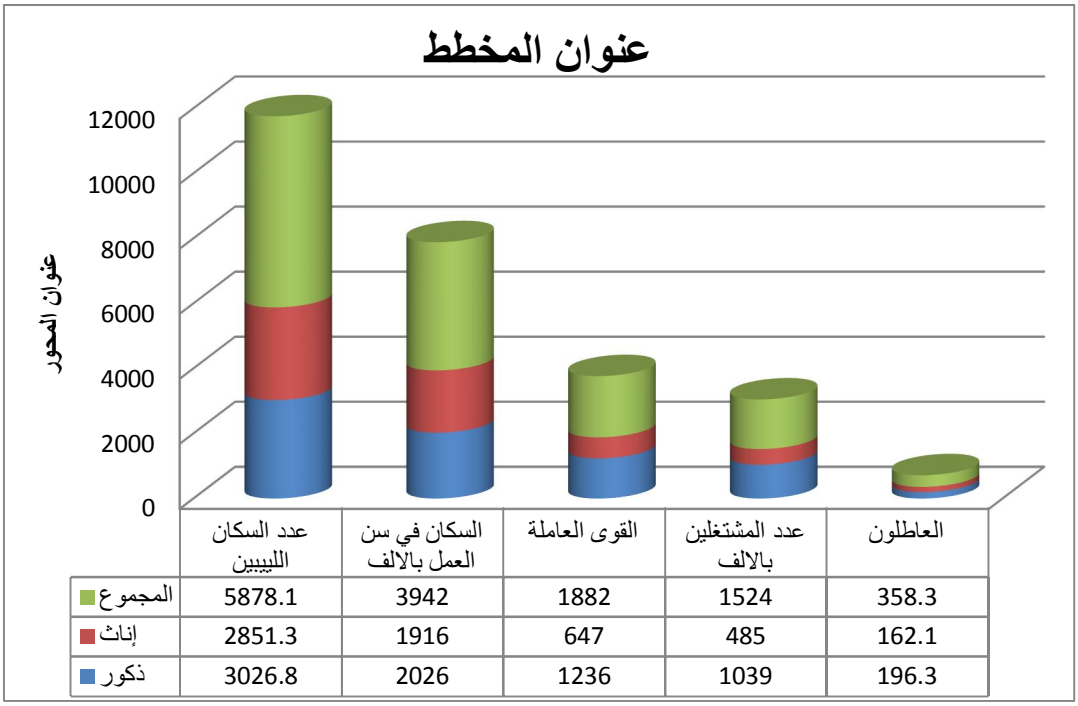

	عدد السكان الليبيين	السكان في سن العمل بالالف	القوى العاملة	عدد المشتغلين بالالف	العاطلون
المجموع	5878.1	3942	1882	1524	358.3
إناث	2851.3	1916	647	485	162.1
ذكور	3026.8	2026	1236	1039	196.3

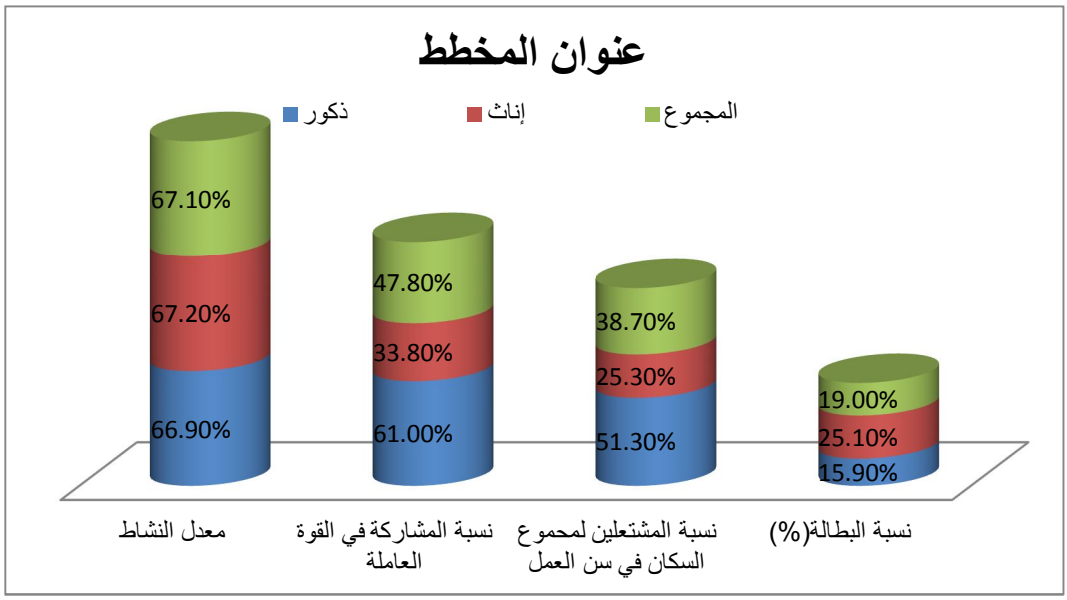

2-الحالة التعليمية للسكان الليبيين وأثرها على سوق العمل في ليبيا

لقد كان الاهتمام بالتعليم ومخرجاته نتيجة مباشر ة للتأثير في نوعيـــة العمـــل كمـــا أن مراحل التعليم هي عبارة عن التضحيات في الوقت الحاضر للحصول على فوائـــد معينـــة فـــي المستقبل.

ربما يتفق معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية لأي أمة من الأمم هي التي تقرر صفة ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس عوامل رأس المال والموارد المادية لوحدها، وفـــي هذا المجال يقول فريدريك هاريسون (Frederick Harrison، 1973) : إن المـــوارد البشـــرية تؤلف القاعدة النهائية لثروة الأمم[11]

إن البلد الذي لا يكون قادرا أن يطور مهارات ومعرفة أبنائه واستغلالهم على نحو فعال في الاقتصاد الوطني والقومي سيكون غير قادر أن يطور أي شئ آخر[12].

أن الحالة التعليمية في ليبيا يمكن عرضها من خلال الجدول رقم (3) الذي يعكس إلـــى حد كبير المخرجات التعليمية من جميع المراحل وتأثيرها على سوق العمل في ليبيا خلال الفترة (1984-2003) من حيث القوي العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال التحليل التالي.

أن الجدول رقم (3) يشير إلى أن عدد الأميين من السكان الليبيين سنة (1984) كان يبلغ 657292 نسمة وهم يشكلون نسبة 49.6% من أجمالي السكان الليبيين، كذلك عدد السكان الذين تعليمهم دون الابتدائية ولكن يجيدون القراءة والكتابة لنفس السنة كان عـــددهم 217772 نســـمة وهم يشكلون نسبة 16.4% من أجمالي السكان كما أن السكان الحاصلين على الإعدادية والثانوية وما يعادلها في نفس السنة (1984) كان عددهم 237818 نسمة بنسبة 18% من أجمالي السكان وأن الذين يتمتعون بأن تعليمهم جامعي فما فوق كان عددهم 28540 نســـمة أي بنســـبة 2.2 %

من أجمالي السكان وهذا يعني أن السكان المؤهلين لسوق العمل حسب مخرجات التعليم الجامعي لسنة (1984) كان ضعيف نسبيا لباقي فئات المخرجات التعليمية الأخرى والتي من ضمنها أن نصف السكانتقريبا في هذه السنة هم من الأميين، وهذا يعني من جهة أخرى أن التركيب الديموغرافي للتعليم في ليبيا يوجد به خلل .

نلاحظ من خلال البيانات التي في الجدول (3) أن نسبة الأميين الذين يجيدون القراءة فقط والتي كانت نسبتهم في سنة (1984) 49.6% انخفضت لتصل في سنة (1995) إلى نسبة 19.1% ثم لتنخفض إلى نسبة 12.6% في سنة (2003) ثم لتنخفض هذه النسبة انخفاض نوعي لتصل إلي 1.7% فقط في سنة (2010)، أما الحاصلين على الإعدادية والثانوية وما يعادلها فقد تطورت هذه النسبة من 18% في سنة (1984) إلى 37.4% في سنة (1995) و 47.7% في سنة (2003) و52.3 % في سنة (2010)، كذلك نجد أن نسبة التعليم العالي قد تطورت بنسبة 2.2 %، 3.2 %، 8.7، 23.3 %على التوالي خلال الفترة (19884 – 1995 – 2003– 2010)، ونلاحظ القفزة النوعية في زيادة هذه النسبة في سنة (2010) وهذا يعني أن المخرجات للتعليم الجامعي قد زادت خلال هذه الفترة لتضغط على سوق العمل .

وعلى الرغم من هذا التطورالذي طرأ على المستوى التعليمي للسكان الليبيين، فان المشكلة تمثلت في الجانب النوعي للتعليم، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في تطوير التعليم من خلال تطبيق السياسات التعليمية المختلفة، إلا أن هذه السياسات لم تكن مربوطة بمتطلبات سوق العمل الليبي، وذلك بتركيزها على جانب الكم وليس النوع، مما أدى في النهاية إلى ظهور مشكلة فائض في العمالة غير الماهرة.

الجدول رقم(3)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال السنوات (1984 -2003 -2010) [13]

الحالة التعليمية	1984		1995		2003		2010	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي (متضمنا السكان الذين يقرؤون فقط)	657292	49.6	62248	19.1	532138	12.6	23223	1.7
دون الابتدائية(يقرا ويكتب)	217772	16.4	580405	17.8	498387	11.8	28537	2.0
الابتدائية	182240	13.8	723024	22.2	811467	19.2	119715	8.6
الإعدادية والثانويةومايعادلها	237818	18	1219096	37.4	2016315	47.7	729029	52.3
يزيد عن الثانوية ويقل عن الجامعة	404	0.0	9707	0.3	–	–	168746	12.1
جامعي فمافوق	28540	2.2	105619	3.2	366337	8.7	325721	23.3
غير مبين	–	–	244	0.0	–	–	–	–
المجموع	1324066	100	3260575	100	4224644	100	1394972	100

المصدر: أعداد الباحثان من خلال، محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد أشكاب، تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، بين الواقع واحتياجات سوق العمل (28-7-2008) طرابلس – ليبيا، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب، من خلال مسح التشغيل والبطالة 2010، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل رقم (3)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال السنوات (1984 -2003 -2010)

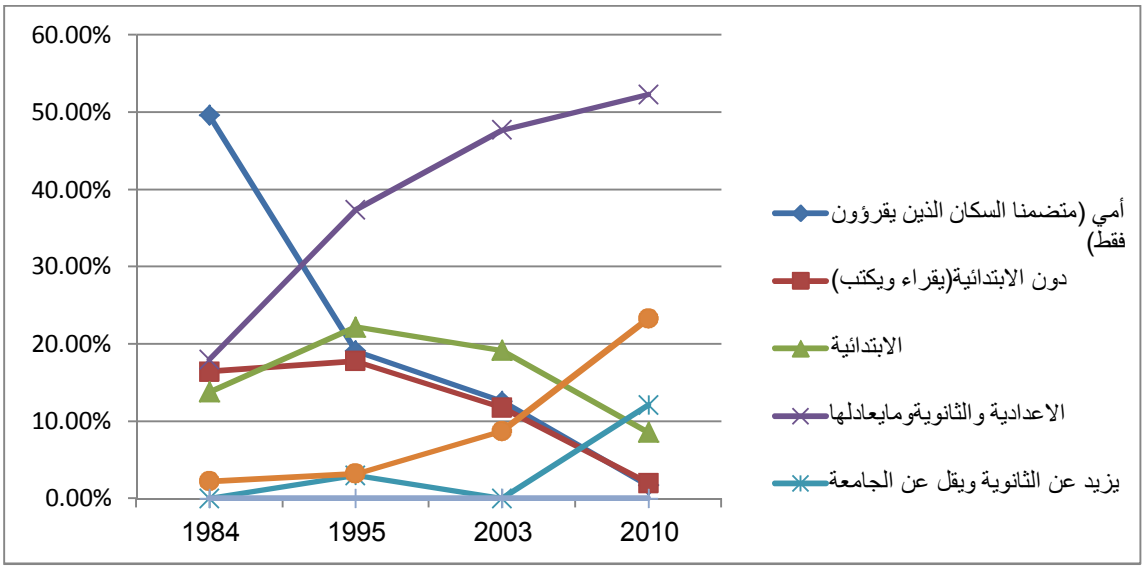

في بعض التخصصات خاصة العلوم الإنسانية وعجز في بعض التخصصات الأخرى خاصة العلوم التطبيقية [14].

إن معدلات البطالة المفتوحة في الدول النامية تقع في المتوسط بين 8%، و15% من القوى العاملة، ولكن هذا يعتبر فقط جزء من القضية، حيث إن البطالة بين شباب السكان الذين تتراوح أعمارهم مابين(15-24 سنة) وكثير منهم حاصل على قسط جوهري من التعليم هم يشكلون تقريبا ضعف هذه النسبة أي يواجهون بطالة مضاعفة[15]

المحور الثاني:

المدخلات التعليمية للتعليم الجامعي وتقييمها من الناحية النوعية وأثرها على مخرجاته

لكي نكون منصفين في الحكم على مخرجات التعليم الجامعي من حيث النظر لجودة مخرجاته النوعية، فأنه يجب علينا قبل ذلك تقييم مدخلات التعليم المتوسط (المرحلة الثانوية) .

هذه المرحلة كانت تخرج طلبة من حملة شهادة الثانوية العامة بتخصصيها الأدبي والعلمي، وكان اختيار الطالب في هذه المرحلة ينحصر فقط في اختيار التخصص الذي يريد أن يدرسه حسب ميوله العلمية، (أدبي أو علمي) دون أن يتورط في اختيار هو غير مؤهل له من الناحية العمرية أولا ولا من إطلاعه على التخصص من الناحية المعرفية ثانيا وما مدى تماشيه مع إمكانياته ثالثا، ثم جاءت الدولة الليبية وتوجهت إلىإلغاء الثانوية العامة بقسميها الأدبي والعلمي واعتماد الثانويات التخصصية سنة (2000)، حيث يمكن للطالب أن يختار أحدى التخصصات التالية:

1- تخصص علوم الحياة وتؤدي إلى كلية العلوم، الطب، الصيدلة، والتقنية الطبية.

2- تخصص العلوم الاقتصادية وتؤدي إلى كليات الاقتصاد والمعاهد العليا الإدارية والمالية المتخصصة.

3- تخصص العلوم الهندسية تؤدي إلى كليات الهندسة والمعاهد العليا المتخصصة.

4- تخصص اللغات وتؤدي إلى كليات اللغات .

5- تخصص العلوم الاجتماعية وتؤدي إلى كليات الآداب.

6- تخصص العلوم الشرعية وتؤدي إلى الكليات والجامعات الدينية.

ألا أن هذه النقلة والتغيير النوعي في مرحلة التعليم الثانوي لم تأتي بالشئ الجديد بل على العكس فأنه حسب دراسة سابقة أجريت قام بها الباحثان فرج و الحضيرى (2007) وباستخدام أسلوب استطلاع الرأي تبين أن مستوى تحصيل الطلاب من خريجي الثانويات التخصصية أضعف من أقرانهم خريجي الثانوية العامة، مما يعتبر أمرا محيرا ومخالفاً للتوقعات[16] .

وحسب مقابلة شخصية مع مدير أدارة الشؤون التعليمية بإدارة التعليم الثـانوي بـوزارة التربية والتعليم قررت الدولة الليبية العودة من جديد إلى نظام الثانوية العامة سنة (2012) ممـا زاد من مشهد الإرباك للباقي المتبقي من دفعات الثانويات التخصصية .

وكانت حجة المسؤولين عن هذا القرار أن مساوي الثانويات التخصصية المتمثلـة فـي كثافة مخرجات الثانويات التخصصية سواء في التوزيع في بعض الأماكن والقرى الأقـل كثافـة سكانية عدم وجود الكادر التعليمي المتخصص في بعض التخصصات في بعض المناطق، كذلك عندما تم تصميم الثانويات التخصصية حيث كان من المفترض أن يكون الجانب التطبيقي 60% والجانب النظري 40% حسب ما تم اعتماده من الناحية التطبيقية للثانويات التخصصـية، ومـن جهة أخرى نجد أن الطالب عندما يلتحق بالثانوية التخصصية ليس لـه الكثيـر مـن الاختيـار والمرونة حيث أما أن ينجح في التخصص الذي أختاره أو الفشل ولا يوجد عنده فرصة التغييـر في مرحلة التعليم الجامعي[17].

والجدول رقم (4) التالي يوضح توزيع طلاب الثانويات التخصصـية حسـب الجـنس والسنة الدراسية ونسبتهم المئوية من المجموع الكلي لأخر دفعات الثانويات التخصصـية قبـل إلغائها .

من خلال النظر الى الجدول رقم (4) ومتابعة عدد الطلبة ونسبهم إلي المجمـوع الكلـي نلاحظ الآتي:

إن أعلى نسبة تخصص أتجه إليها الطلاب للثانويات التخصصية فـي السـنة الدراسـية (2009– 2010) كما موضح بالجدول (4) هي اللغات بنسبة 29% بعـدد أجمـالي (57417) طالب وطالبة كان منهم (15664) من الذكور بنسبة 8% من أجمالي هذا التخصص وكان منهم (41753) من الإناث بنسبة 21% وقد استمر هذا التفوق العددي بنسبة لباقي التخصصات فـي

السنوات الدراسية (2010–2011) بنسبة 27.7% ثم أنخفض العدد في هذا التخصص نسبيا في السنة الدراسية الذي يليه (2011–2012) ليصبح 19.4%، ثم تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الثانويات التخصصية تخصص العلوم الاقتصادية بنسبة 20%، 19% 20%، على التوالي للسنوات الدراسية (2009–2010، 2010–2011، 2011–2012)،ولكي يكون التحليل منطقي نجد أن تخصص العلوم الاجتماعية يشكل نسبة 3%، 4.3، 8.9 على التوالي للسنوات الدراسية (2009–2010، 2010–2011، 2011–2012) وإذا جمعنا نسب العلوم الإنسانية مجتمعة نجد إنها تشكل نسب 52%، 51%، 48.3%على التوالي للسنوات الدراسية (2009–2010، 2010–2011، 2011–2012)، أما العلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة وهى العلوم الأساسية وعلوم الحياة والعلوم الهندسية فقد شكلت هذه التخصصات مجتمعة ما نسبته 48%، 49%، 51.7% على التوالي للمواسم للسنوات الدراسية (2009–2010، 2010–2011، 2011–2012)، وكما نلاحظ من التحليل السابق للجدول رقم (4) نجد أن مدخلات التعليم العالي المتمثلة في مخرجات الثانويات التخصصية للسنوات الدراسية سالفة الذكر تميل نسبيا لتخصص العلوم الإنسانية .

جدول رقم (4)

توزيع طلاب الثانويات التخصصية حسب الجنس والسنة الدراسية ونسبتهم المئوية من المجموع الكلي[18]

العام الدراسي	2010-2009						2011-2010						2012-2011					
الجنس	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
العلوم الأساسية	10228	5	22269	11	32497	16	9302	5.5	21031	12.3	30333	17.8	9687	4.3	20726	9.3	30413	13.6
علوم الحياة	6700	3	24219	12	30919	15	5524	3.2	19623	11.5	25147	14	10901	4.9	35230	15.7	46131	20.6
العلوم الهندسية	24703	13	7215	4	31918	17	21154	12.4	5479	3.2	26633	15.6	31213	13.9	7785	3.5	38998	17.4
العلوم الاقتصادية	22114	11	17375	9	39489	20	18078	10.6	15521	9.1	33599	19	26955	12.1	17749	7.9	44704	20.0
العلوم الاجتماعية	1870	1	4573	2	6443	3	2186	1.3	5125	3	7311	4.3	7591	3.4	12311	5.5	19902	8.9
اللغات	15664	8	41753	21	57417	29	12165	7.2	34812	20.5	46977	27.7	11220	5.0	32255	14.4	43475	19.4
المجموع الكلي	81279	41	117404	59	198683	100	68409	40.2	101591	59.8	170000	100	97567	43.6	126056	56.4	223623	100

المصدر: العجيلي عصمان سركز، التنبؤات المستقبلية للتعليم الأساسي والثانوي في ليبيا بحث قدم الي المؤتمر الوطني للتعليم تحت شعار التعليم بين تحديات الواقع و روئ التطوير، طرابلس، في الفترة من15 -2012/09/17.

أن مرحلة التعليم المتوسط بما تشمله من المعاهد و الثانويات العامة، والمقصود هنا في هذه الدراسة من هذه الفئة هو التعليم الثانوي لأنه المدخل لمرحلة التعليم الجامعي يجب الاهتمام به من حيث العمل على تطوير أساليب التدريس كذلك الوسائل الإيضاحية المكملة بما يتماشى مع الوسائل الحديثة في التعليم وعليه يجب العمل على رفع مستوى وكفاء المتعلمين في هذه المرحلة من خلال تنمية قدراتهم وطموحاتهم من خلال توضيح المراحل التعليمية لكافة التخصصات وإعطاء طالب المرحلة الثانوية الفرصة العادلة في اختيار التخصص الذي يتماشى

مع قدراته وطموحه بحيث يمثل مدخلات لمرحلة التعليم الجامعي ذو كفاءة عالية ونتائج مرغوبة.

المحور الثالث : الاختلالات المصاحبة لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل

1-الاختلالات المصاحبة لمخرجات التعليم الجامعي:

من خلال النظر إلي وضع التعليم الجامعي في ليبيا، نجد أن عدد الجامعات الليبية الحكومية هو (12) جامعة موزعين على كافة مناطق ليبيا توزيعا أفقيا، وهذه الجامعات هي (جامعة طرابلس، جامعة بنغازي، جامعة الزاوية، جامعة المرقب، جامعة عمر المختار، جامعة سبها، جامعة الجبل الغربي، جامعة سرت، جامعة الاسمرية، جامعة مصراتة، جامعة الزيتونة، الجامعة المفتوحة) و تعتبر جامعة طرابلس هي أكبر الجامعات الحكومية في ليبيا تليها جامعة بنغازي، وأن الجامعات الليبية الحكومية تواجه مشاكل متنوعة حسب تقييم مكاتب الجودة في الجامعات تتمثل في الآتي[19]:

1-عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل

2-عدم الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم

3-عدم وضع آليات لتلمس مشاكل وحاجات المجتمع

ومن خلال إلقاء الضوء على مخرجات التعليم الجامعي ومن خلال جامعة بنغازي والتي تمثل أكبر جامعة في المنطقة الشرقية وثاني جامعة في ليبيا بعد جامعة طرابلس من ناحية الحجم والكثافة لعدد الطلاب نجد أن عدد الخريجين من جامعة قاريونس مثلاً في تزايد مستمر خلال السنوات (1991-1999) وان مجموع الخريجين لمجموع السنوات (1991-1999) كان التفوق العددي لصالح مخرجات كلية الآداب بجامعة بنغازي بعدد أجمالي قدره (7860) خريج منهم

جدول رقم (5)

أجمالي الخريجين لمختلف كليات جامعة بنغازي الفترة (1991-1999)[20]

الكلية	الآداب			الاقتصاد			القانون			العلوم			الهندسة		
السنة	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجمع	ذكر	أنثى	المجموع
1991	93	275	368	269	142	411	126	112	238	73	115	188	75	24	99
1992	92	300	392	301	128	429	165	116	281	73	144	217	57	5	62
1993	128	435	563	393	134	527	117	122	239	86	144	230	87	32	119
1994	225	421	646	408	125	533	151	140	291	120	165	285	87	25	112
1995	260	600	860	472	162	634	113	160	273	76	144	220	90	31	121
1996	816	741	1557	443	201	644	70	186	256	69	171	240	104	40	144
1997	202	898	1100	516	262	778	54	134	188	102	299	401	104	62	166
1998	240	933	1173	496	295	791	113	205	318	127	428	555	155	112	267
1999	291	910	1201	464	477	941	97	157	254	150	494	644	78	118	196
المجموع	2347	5513	7860	3762	1926	5688	1006	1332	2338	876	2104	2980	837	449	1286

المصدر: أحمد علي بالتمر، واقع تخطيط القوى العاملة ومحرجات العملية التعليمية بمدينة بنغازي- ليبيا، WWW.beltamer.com.

(2347) من الذكور و(5513) من الإناث، يليهم في العدد مخرجات كلية الاقتصاد بعدد أجمالي (5688) خريج منهم (3762) من الذكور و(1926) من الإناث، ثم يأتي في المرتبة الثالثة مخرجات كلية العلوم حيث كان مجموع الخريجين (2980) خريج منهم (876) من الذكور و(2104) من الإناث، تليها في المرتبة الرابعة مخرجات كلية القانون بأجمالي وقدره (2338) خريج منهم (1006) من الذكور و(1332) من الإناث، أخيراً تأتي في المرتبة الخامسة مخرجات كلية الهندسة بأجمالي وقدره (1286) خريج منهم (837) من الذكور و(449) من الإناث، وعند النظر في الجدول رقم (5) نجد أن مخرجات العلوم الإنسانية المتمثلة في كلية الآداب وكلية الاقتصاد وكلية القانون يشكلون نصيب الأسد من مخرجات التعليم الجامعي لجامعة بنغازي حيث بلغ عددهم مجتمعين خلال السنوات (1991-1999) (15886) خريجاً بينما كان عدد خريجين العلوم التطبيقية مع استثناء العلوم الطبية لأنها غير مدرجة في الجدول رقم (5)

نجد أنها بلغت خلال السنوات (1991-1999) (4266) خريج، أي أن نسبة مخرجات العلوم الإنسانية مجتمعة الى المجموع الكلي تشكل 78.8% وبالمقابل أن العلوم التطبيقية متمثلة في كلية العلوم وكلية الهندسة يشكلون من مخرجات التعليم الجامعي لجامعة بنغازي للسنوات (1991-1999) 21.2% طبعا مع الأخذ في الاعتبار أن العلوم الطبية خارج هذه النسبة.

من خلال النظر إلى الجدول التالي رقم (6) نلاحظ أن عدد المؤهلين الباحثين عن العمل في مدينة بنغازي (2234) باحث والذين تقدموا للبحث عن العمل فعليا حسب مكتب القوى العاملة ببنغازي، وأن الذين تم توجيههم فعليا للعمل (388)، وهذا يعني أن الذين تم حصولهم على عمل فعلامن حملة المؤهل الجامعي في مدينة بنغازيمن المتقدمين للعمل يشكلون نسبة 17.4% فقط وأن الذين لم يحالفهم الحظ ولم يحصلوا على عمل من حملة المؤهل الجامعي في سنة (2002) كانوا يشكلون في مدينة بنغازي 82.6% وهي نسبة مرتفعة جدا، كذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الإناث من خريجين التعليم الجامعي يتفوق على أقرانه من الذكور من حيث العدد في منظومة الباحثين عن العمل، حيث تقدم لمكتب الباحثين عن عمل لسنة (2002) في مدينة بنغازي (2234) باحث عن العمل كان منهم (1469) من الإناث وهم يشكلون نسبة 65.7% من مجموع المتقدمين للحصول على عمل حسب منظومة العمل في مدينة بنغازي ولكن نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الحاصلين على عمل فعلا من خلال منظومة العمل في مدينة بنغازي لصالح الذكور، حيث تم توجيه (388) باحثاً عن العمل لمواقع العمل كان منهم (217) من الذكور و(171) من الإناث وهذا يعني أن الذكور الحاصلين على فرصة عمل من خلال مكتب القوى العاملة في بنغازي يشكلون نسبة 55.9% من أجمالي الموجهين إلى مواقع العمل.

الجدول رقم (6)

أجمالي الباحثين عن العمل والموجهين إليه من حملة المؤهل الجامعي خلال السنة (2002) في مدينة بنغازي حسب مكتب القوى العاملة بمدينة بنغازي[21]

البيان	أجمالي الباحثين عن العمل			الموجهين لمواقع العمل		
المؤهل	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الآداب	193	737	930	34	60	94
الاقتصاد	310	303	613	94	49	143
الهندسة	138	155	293	49	33	82
العلوم	124	274	398	40	29	69
المجموع	765	1469	2234	217	171	388

المصدر: أحمد علي بالتمر، واقع تخطيط القوى العاملة ومحرجات العملية التعليمية بمدينة بنغازي – ليبيا، www.beltamer.com.

كذلك عندما نقوم بمقارنة البيانات الموجود في الجدول رقم(5) مع البيانات الموجودة في الجدول رقم (6) نلاحظ على سبيل المثال وليس الحصر أن أعداد الخريجين لكليات الآداب بجامعة بنغازي لسنة (1999) من خلال الجدول رقم (5) كان (1201) كان منهم (291) من الذكور وكان منهم (910) من الإناث وعند مقارنتهم مع البيانات الموجودة في الجدول رقم (6) نلاحظ أن الباحثين عن العمل من خريجين كلية الآداب لسنة (2002) هو (930) كان منهم (193) من الذكور وكان منهم (737) من الإناث، وكما نلاحظ مع التفاوت في السنوات مابين سنة (1999) وسنة (2002) إلا أننا نجد أن النسق واحد حيث إن نسبة المخرجات من كلية الآداب جامعة بنغازي تتسم بأن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور وكذلك نسبة الباحثين عن العمل من خلال مكتب القوى العاملة في مدينة بنغازي نجد أن نسبة الإناث أكبر من نسبة

الذكور وهذا ما يعكس صحة البيانات وأن الفجوة بين الباحثين عن عمل والذين تحصلوا على العمل فعليا هي كبيرة، حيث تم استخدام 17.3% فقط من مجموع الباحثين عن عمل.

2-الاختلالات المصاحبة لسوق العمل:

أولاً: مفهوم سوق العمل:

يعبر عن سوق العمل بأنه الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل متعددة تؤثر في حالة التوظف فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه ومن خلاله تتضح اختلافات الأجور أو ساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال، كما يعرف أيضا سوق العمل بأنه المكان الذي يقوم فيه العاملون أو الباحثون عن العمل بعرض خدماتهم في ضؤ مؤهلاتهم وخبراتهم كما يقوم فيه أصحابالأعمال باستخدام و استثمار هذه الخدمات مقابل شروط وظروف معروفة يتم الاتفاق عليها. (22)

ثانياً: تطور عدد الباحثين عن العمل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن عدد الباحثين عن العمل في ليبيا سنة (1995) كان (119532) باحثاً عن العمل ويشكلون نسبة 10.9% من أجمالي الباحثين عن عمل الذين فعلا تحصلوا على عمل وكان منهم (17716) من الإناث والذين يشكلون نسبة 17.4% من بين الباحثين عن العمل لتتطور هذه الإعداد من الفترة الممتدة من سنة (1995) الى سنة (2006) لتصل إلى (258275) باحثاً عن العمل ويشكلون نسبة 20.7% من أجمالي الباحثين عن العمل وكان منهم (89319) من الإناث والذين

يشكلون نسبة 34.6% من أجمالي الباحثين عن العمل، وهذا يعني أن العنصر النسائي أصبح يتزايد في منظومة الباحثين عن العمل نسبة إلى أجمالي الباحثين عن العمل، حيث قفزت

نسبة الإناث الباحثين عن عمل الذين لم يحصلوا فعليا على عمل من 17.4% إلى 34.6%، كما كانت نسبة البطالة لسنة (2010) 13.5% بعدد أجمالي (218029) من أجمالي السكان الناشطين اقتصاديا.

إن أجمالي الباحثين عن العمل والذين تقدموا كباحثين عن العمل فعليا حسب إحصائيات مكتب منظومة العمل بوزارة العمل لسنة (2013) وحتى نهاية سنة (2014) قد بلغ (103794) كان منهم (24944) من خريجين الجامعات بنسبة 24% من أجمالي الباحثين كان منهم (12183) من حملة البكالوريوس و(12761) من حملة الليسانس [23]

جدول رقم (7)

تطور أعداد الباحثين عن العمل خلال الفترة (1995– 2006 – 2010)[24]

السنوات	عدد الباحثين عن العمل			
	ذكور بالألف	إناث بالألف	المجموع	معدل البطالة%
1995	101816	17716	119532	10.9
2006	258275	89319	347594	20.7
2010	–	–	218029	13.5

المصدر أعدد الباحثان، من خلال مسح التشغيل والبطالة 2010، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ومن خلال الكيلاني، البطالة في اقتصاديات دول المغرب العربي أبعادها وانعكاساتها مع أشارة خاصة لليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011، 5، 3.

المفارقة الاستثنائية في هذه الفترة أن وزارة العمل لم توجه منهم أي أحد للحصول على فرصة عمل لأن منظومة الطلب على العمل خلال هذه الفترة المتمثلة في الشركات الأجنبية والقطاعات العامة والوزارات معطلة، وأن سياسة وزارة العمل توجيه الباحثين عن العمل من المؤهل العالي من حملة الشهادات الجامعية والمعاهد العليا دون دورات تدريبية أما حملة المؤهل

المتوسط فيتم استيعابهم في دورات تدريبية تأهيليه قبل توجيههم للعمل، وقد كان عدد المتقدمين كباحثين عن عمل عن الفترة (2013) وحتى نهاية سنة (2014) من حملة الشهادة الثانوية وما يعادلها (19645) من الذكور والإناث للأسف لم يتم تدريب وتأهيل منهم أحد .[25]

من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (8) نجد أن السكان الناشطين اقتصاديا ممن هم في فئة العمر 15 سنة فما فوق (3870508) نسمة منهم (1980149) نسمة من الذكور وبنسبة 51.2% و(1391906) نسمة من الإناث وبنسبة 48.8%، وأن الباحثين عن العمل قد بلغ عددهم (218029) شخص وبنسبة 13.5% من مجموع العاملين اقتصاديا، وهذه النسبة تمثل معدل البطالة بين صفوف قوة العمل الوطنية.

إن التشوهات الكبيرة في سوق العمل الليبي أدت وبشكل كبير إلى أتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ومن أهم هذه التشوهات هي[26]

1- ضعف القطاع الخاص في استيعاب مخرجات التعليم الجامعي مقارنة بالقطاع العام في ليبيا، وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها :

ا- صغر حجم القطاع الخاص نسبيا واقتصاره على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ب- التفاوت والتباين في مستوي الأجور التي يعاني منها القطاع الخاص.

عدم توفر منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، بما في ذلك التأمينات الصحية والتامين ضد البطالة، والمعاشات التقاعدية

الجدول رقم (8)

توزيعات القوة البشرية حسب الجنس مع بيان معدل المساهمة بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة (2010)[27]

توزيعات القوى البشرية		عدد الافراد		
		ذكور	أناث	مجموع
العاملون اقتصاديا	يعمل	967158	427814	1394972
	يبحث عن عمل لأول مرة	127192	64593	191785
	يبحث عن عمل وسبق له العمل	20198	6046	26244
	مجموع الباحثين عن العمل	147390	70639	218029
	مجموع العاملين اقتصاديا	1114548	498453	1613001
غير العاملين اقتصاديا	ملتحق حاليا للدراسة أو التدريب	476195	468047	944242
	قريبا التحق بالخدمة الوطنية	4528	1107	5635
	أعمال منزلية	0	829740	829740
	أسباب صحية(إعاقة، حمل، أخرى)	47985	29019	77004
	متقاعد	211258	18212	229470
	لا يوجد عمل في مكان إقامتي	104814	37464	142278
	(لا يريد أن يعمل) مكتفي	20821	8317	29138
	مجموع غير العامليناقتصاديا	865601	1391906	2257507
مجموع إفراد القوة البشرية		1980149	1890359	3870508
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي		56.3	26.4	41.7
معدل التوظيف لقوة العمل		86.78	85.83	86.48
معدل البطالة بين العاملين اقتصاديا		13.22	14.17	13.52

المصدر: مسح التشغيل والبطالة، 2010، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعدد.

ج- الاختلالات الهيكلية في القطاع العام وعدم وجود رؤيـــة واضـــحة لاســـتيعاب الخـــريجين وتدريبهم.

2- التفاوت الكبير في مستوى الأجور في بعض القطاعات العامة مثل القطاعـــات الصـــناعية الاستخراجية النفطية والمعدنية وقطاع الاتصالات والتكنولوجية المعلوماتية أدى الى أتجـــاه الخريجين من التعليم الجامعي للبحث عن فرص عمل في هذه القطاعات بغض النظر عـــن التخصص المطلوب والابتعاد عن القطاعات العامة التي تعاني من تدني مســـتوى الاجـــور مما أدى الى وجود خلل في منظومة الطلب على العمل في القطاع العام.

3- زيادة كبيرة في حجم التوظف في القطاع العام، حيث أصبح هذا القطاع هو مصدر التوظف الوحيد في الاقتصاد الليبي. [28]

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

تتمثل النتائج المتمثلة في الأسباب التي وصل إليها الباحثان فـــي عـــدم التوافـــق بـــين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل، وهي كتالي:

1- ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة فـــي مرحلـــة التعليم الثانوي وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة

2- ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية وأقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيـــرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

3- زيادة أعدد الباحثين عن العمل بشكل عام وزيادة نسبة البطالـــة والـــذين مـــن ضـــمنهم العنصر النسائي بشكل خاص .

4- ضعف متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية وعدم قدرته على مواكبة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات مما زاد من حدة الفجوة.

5- جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التدريب .

ثانياً- التوصيات:

1- ضرورة إقامة اللقاءات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات والهيئات والشركات العامة والخاصة، والتي تمثل سوق العمل الليبي لتدارس الموضوعات المتعلقة بجسر الفجوة بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي.

2- ضرورة أجراء تنسيق مستمر بين الجهات المسؤولة عن كل تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي، لصياغة المقترحات الكفيلة بتحقيق نوع من التوافق بين المؤهلات المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من قبل مخرجات النظام التعليمي.

3- ضرورة الاهتمام برفع نوعية التعليم وعدم التركيز على التوسع الكمي فقط.

4- العمل على أيجاد خطة شاملة لتطوير الاقتصاد الليبي الذي يأتي من ضمنه متطلبات سوق العمل لاستيعاب خريجين التعليم الجامعي في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام وكذلك القطاع الخاص.

<u>هوامش البحث:</u>

1- فلاح علي خلف الربيعي، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل طرابلس، 2008/7/28.

2- محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد أشكاب، تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل طرابلس 2008/7/28.

3- فلاح علي خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص1.

4- أحمد علي بالتمر، واقع تخطيط القوى العاملة ومخرجات العملية التعليمية بمدينة بنغازي- ليبيا، WWW.beltamer.com، 2015/4/22، ص1.

5- عبدالحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، منشورات جامعة بغداد، 1980، ص90.

6- ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، مصلحة الإحصاء والتعدد، وكذلك من خلال، فلاح علي خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره.

7- علي مصطفى الشريف، الوضع السكاني وسياسات التعامل مع المسألة ألسكنية وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، مجلة الدراسات العليا، 21-2004/11/22، ص340.

8- ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، مرجع سبق ذكره.

9- علي مصطفى الشريف، مرجع سبق ذكره، ص340.

10- مرجع سبق ذكره، ص354.

11- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص375.

12- محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص376.

13- مسح التشغيل والبطالة 2010، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، وكذلك من خلال، محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد أشكاب، مرجع سبق ذكره.

14- محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد أشكاب، مرجع سبق ذكره، ص4.
15- توادارو، ميشيل، تعريب حسني محمود حسن، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، 2006، ص106.
16- عماد علي السويح، عبدالمجيد الطيب شعبان، أثر تطبيق الثانويات التخصصية على تحصيل الطلاب في المرحلة الجامعية، دراسة تطبيقي على طلبة قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، الزاوية، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الثاني، أبريل، 2014، ص113.
17- مقابلة شخصية مع مدير أدارة الشؤون التعليمية بإدارة التعليم الثانوي بوزارة التربية والتعليم، 25-5-2015.
18- العجيلي عصمان سركز، التبؤات المستقبلية للتعليم الأساسي والثانوي في ليبيا بحث قدم في المؤتمر الوطني للتعليم تحت شعار التعليم بين تحديات الواقع وروئ التطوير، طرابلس، في الفترة من15 -2012/09/17.
19- عادل محمد الشركسي، الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية، الواقع والطموحات، إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2012، ص40.
20- أحمد علي بالتمر، مرجع سبق ذكره.
21- مرجع سبق ذكره.
22- ربيعة عبدالله الاسطى، أثر الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل العربية، تحليل لبعض البلدان العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص24

23- مسح التشغيل والبطالة، 2010، مرجع سبق ذكره، كذلك من خلال، عزالدين عبدالسلام الكيلاني، البطالة في اقتصاديات دول المغرب العربي أبعادها وانعكاساتها مع أشارة خاصة لليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011،

24- مقابلة شخصية مع فرج سليم، محمد السنوسي،مهندسان في مكتب منظومة الباحثين عن العمل في وزارة العمل الليبية، 16-6-2015

25- فرج سليم، محمد السنوسي، مرجع سبق ذكره

26- مسح التشغيل والبطالة، 2010، مرجع سبق ذكره

27- محمد عبدالشفيع، أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، عرض ومناقشة، الندوة القومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة، عمان الأردن 25-2012/9/26، ص4

28- أحمد الشريف، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، 14-2002/12/16، مجلة البحوث الاقتصادية، ص8.